اقتصادات المشروعات الكبرى في مصر
(قطاع الزراعة)

إعداد

الباحث / محمود محمد محمود عبد الجليل

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد العاشر يوليو–2024

الملخص

هذا البحث بعنوان المشروعات الكبرى في مصر (قطاع الزراعة) يهدف إلي تسليط الضوء علي دور الزراعة علي الاقتصاد المصري و ارتقاءه الذي من خلاله يشكل دور علي الأمن القومي المصري حيث أنه بالرغم من أن الاقتصاد المصري اقتصاد متنوعا، إلا أنه يعتمد بشكل كبير علي القطاع الزراعي، سواء من خلال مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي المصري وتوفير المحاصيل الإستراتيجية من ناحية والمساهمة في الناتج المحلى الإجمالي للدولة أو المساهمة في النقد الأجنبي من حيث الصادرات السلعية واستيعاب عدد كبير من العمالة من ناحية أخرى، فإذا نظرنا إلى مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلى للدولة، نجد أن نشاط الزراعة والصيد والغابات يشكل نحو١١,٣ % من الناتج، وهو ما يجعل التوسع في ناتج هذا النشاط الاقتصادي الحيوي، يساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي لقطاع الزراعة، والذى بلغ ٤٣٨٧٢٥,٧ مليون جنيه في العام المالي السابق ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ، وبالتالي الناتج المحلى الإجمالي للدولة.

وقد أمكن للباحث أن يخرج بنتائج مختلفة، لعل من أهمها اثبات دور القطاع الزراعي على الأمن القومي المصري

الكلمات الدالة: مشروعات كبري، قطاع الزراعة، الأمن القومي، الاقتصاد المصري

Abstract

This research, entitled Major Projects in Egypt (Agriculture Sector), aims to shed light on the role of agriculture on the Egyptian economy and its advancement, which constitutes a role on Egyptian national security, as although the Egyptian economy is a diversified economy, it relies heavily on the agricultural sector. Whether through this sector's contribution to achieving Egyptian food security and providing strategic crops on the one hand and contributing to the state's gross domestic product or contributing to foreign exchange in terms of merchandise exports and absorbing a large number of workers on the other hand. Various economic contributions in the gross domestic part contributed to achieving this, as it was found that the cultivation of agriculture, fishing, and forestry was increasing by about 11.3% of the output, which led to an expansion in the production of this economic activity, and an increase in the internal volume of agriculture and the agricultural sector, which amounted to 438,725.7 million.

The law was introduced in the official fiscal year 2019/2020, thus a result of US trade law.

The researcher may come up with different results, the most important of which is proving agricultural medicine according to Egyptian national law.

Keywords: Major projects, agriculture sector, national security, Egyptian **economy**.

مقدمة:

في الوقت الذى يعتبر فيه الاقتصاد المصري اقتصاداً متنوعا، إلا أنه يعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي، سواء من خلال مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي المصري وتوفير المحاصيل الاستراتيجية من ناحية، والمساهمة في الناتج المحلى الإجمالي للدولة أو المساهمة في النقد الأجنبي من حيث الصادرات السلعية واستيعاب عدد كبير من العمالة من ناحية أخرى، فإذا نظرنا إلى مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلى للدولة، نجد أن نشاط الزراعة والصيد والغابات يشكل نحو١١,٣ % من الناتج، وهو ما يجعل التوسع في ناتج هذا النشاط الاقتصادي الحيوي، يساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي لقطاع الزراعة، والذى بلغ ٤٣٨٧٢٥,٧ مليون جنيه في العام المالي السابق ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ، وبالتالي الناتج المحلى الإجمالي للدولة.

وعلى جانب حجم العمالة التي يستوعبها القطاع الزراعي، نجد أن هذا القطاع يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي المشتغلين في مصر، وبلغت هذه النسبة ١٩,٤ % من إجمالي المشتغلين في الربع الأول من العام السابق ٢٠٢٠. ولم تتوقف أهمية هذا القطاع عند هذا الحد، بل يعتبر هذا القطاع مسئول عن

نحو ١٨ % من إجمالي الصادرات المصرية، وذلك وفقًا لإحصائيات عام ٢٠١٩[١]. كما أن ما يقرب من ٤٠ % من الفقراء في مصر يعتمدون بشكل مباشر على الزراعة، وهو ما يجعل للقطاع الزراعي دور ملموس في التقليل من الفجوات الكبيرة في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية وبين صعيد مصر[٢].

أسباب اختيار الموضوع:

هناك علاقة وثيقة بين الأمن القومي والنمو الاقتصادي الزراعي. فالتهديدات التي تؤثر على الأمن القومي لا تأتي من الخارج فقط، بل قد تنبع من الداخل نتيجة لسوء السياسات التي تؤثر على الغذاء والصحة والتعليم والصناعة، وجميع المجالات الاقتصادية التي تؤدي بدورها لرفع نسبة البطالة التي تمثل مشكلة. ومن هنا كان اختيار الموضوع هذا البحث حول دور المشروعات الكبرى في القطاع الزراعي على الأمن القومي.

منهج البحث:

---

[١] منظمة الفاو Food Agriculture Organization, FAOStat, at: http://www.fao.org/faostat/en/#data

[٢] المنصة الزراعية الإلكترونية، في https://n9.cl/9uw7u

يعتمد البحث المنهج الوصفي ثم تحليل هذا النهج الوصفي تحليلا.

حدود البحث:

يركز هذا البحث على دور الزراعة على التنمية الاقتصادية والأمن القومي

أهم المشروعات الكبرى في مجال الزراعة:

حقق القطاع الزراعي المصري العديد من الإنجازات والتطورات خال السنوات السبع الأخيرة، انعكاس للجهود الكبيرة التي قامت بها الحكومة المصرية، والتي هدفت إلى استعادة مكانة مصر القديمة كدولة زراعية كبرى وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل، من خلال تعظيم الفرص الإنتاجية الكامنة في مجال استصلاح الأراضي والإنتاج الزراعي، وإقامة مشروعات قومية هي الأضخم من نوعها في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث أعلنت الحكومة المصرية عن مشروع "الدلتا الجديد" في نهاية مارس ٢٠٢١، والذى سوف يُقام على مساحة ١,٥ مليون فدان بالساحل الشمالي الغربي منطقة محور الضبعة. وتأتى جميع هذه المشروعات بتعظيم المميزات التفضيلية التي يتمتع بها هذا القطاع، ولرؤية مصر ٢٠٣٠ التي جعلت التوسع الزراعي الأفقي والتوطين الزراعي ضمن مستهدفات قطاع الزراعة بمحور التنمية الاقتصادية. ومن هنا

يستهدف هذا المبحث رصد وتحليل الأهمية الحيوية للقطاع الزراعي في الاقتصاد المصري، والسياسات التي اتخذتها القيادة المصرية منذ عام ٢٠١٤ لإحداث تطوير جذري وشامل بهذا القطاع الحيوي، وأبرز نتائجها الإيجابية.

السياسات والإجراءات الحكومية لتنمية القطاع الزراعي منذ عام ٢٠١٤:

اتخذت الحكومة المصرية على عاتقها تنمية القطاع الزراعي وإحداث تطوير أفقي ورأسي به، منذ عام ٢٠١٤، بجعل القطاع الزراعي أحد أهم أولويات الحكومة، وأطلق الرئيس عددا من القرارات والمشروعات القومية التي أحدثت طفرة كبيرة بهذا القطاع، غيرت من ملامح الزراعة في مصر، ومن أبرز هذه القرارات والمشروعات ما يلي:

(1)مشاريع قومية للتوسع في الرقعة الزراعية:

من خلال إطلاق عددا من المشروعات القومية الضخمة التي استهدفت توسيع الرقعة الزراعية في مصر وزيادة المحاصيل الزراعية، بما يتناسب مع الزيادة السكانية ويسمح بزيادة التصدير إلى الخارج، واعتمدت هذه المشاريع على منظومة متكاملة للميكنة الزراعية والري تضمنت أحدث الآلات الزراعية واستخدام المياه

الجوفية ومياه الصرف الصحي المعالجة في الري، ومن بين هذه المشروعات:

(أ) مشروع "الدلتا الجديدة:"

مشروع "الدلتا الجديدة"، والذى سُيقام على مساحة ١,٥ مليون فدان بالساحل الشمالي الغربي منطقة محور الضبعة، والذى يضم في نطاقه مشروع «مستقبل مصر » للإنتاج الزراعي، على أن يتم بالتوازي مع إنشاء طرق واستصلاح أراضي وحفر آبار ومحطات صرف وإمدادات كهرباء، ويستهدف هذا المشروع تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة متطلبات الزيادة المستمرة في تعداد السكان من السلع الغذائية، والحد من الاعتماد على استيراد السلع الغذائية الاستراتيجية [١] . هذا بالإضافة إلى المشروعات القومية الأخرى، والتي يجرى تنفيذها في شمال ووسط سيناء وتوشكي والوادي الجديد والريف المصري بما قد يصل بإجمالي المساحات التي تضاف إلى الرقعة الزراعية خلال عامين إلى أكثر من ٢ مليون فدان.

[1] https://n9.cl/8anty

(ب) مشروع "مستقبل مصر" للإنتاج الزراعي:

وهو المشروع الذي يهدف إلى استصلاح نحو ٥٠٠ ألف فدان، بتوفير منتجات ومحاصيل زراعية بأفضل جودة، وأسعار مناسبة مقبولة للمواطنين، وسد الفجوة في السوق المحلى ما بين الإنتاج والاستيراد ومن ثم توفير العملة الاجنبية لصالح الاقتصاد القومي للدولة [١].

ويتمتع المشروع بموقع استراتيجي يوفر له مزايا عديدة، حيث يقع على امتداد طريق محور الضبعة، أحد الطرق الجديدة التي تم تمهيدها ضمن الشبكة القومية للطرق، مما جعله قريبا من موانئ التصدير والمطارات والمناطق الصناعية وعدد من الطرق والمحاور الرئيسية، الأمر الذي يسهل نقل ونفاذ المنتجات الزراعية من أراضي المشروع إلى سائر أنحاء الجمهورية. وتتضمن البنية الأساسية والإدارية للمشروع منظومة متكاملة للميكنة الزراعية والري، تتضمن أحدث المعدات والتقنيات لإتمام العمليات الزراعية المختلفة بجودة وسرعة عالية وتكلفة أقل، بالإضافة إلى الآلاف من أجهزة الري المحوري "بيفوت"، والتي تكم جدواها الاقتصادية في

[١] الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، فيhttps://n9.cl/unsle

انخفاض قيمة العمليات التامة بهذا النوع من المواسير، وقلة تكاليف التركيب وسهولة النقل والإحلال وتبديل الأجزاء وسهولة تغيير او النقل بين مواقع الاستخدام، كما يشمل المشروع ٢ محطة كهرباء بطاقة ٢٥٠ ميجا وات وشبكة كهرباء داخلية بطول ٢٠٠ كم، وكذلك شبكة طرق رئيسية وفرعية بإجمالي طول ٥٠٠ كم[١]. ويتم التركيز في هذا المشروع على المحاصيل الاستراتيجية المهمة، التي يمكن أن يحدث بها فجوة إلى جانب بعض الخضروات التي يمكن أن يتحقق فيها فائضا للتصدير، وهذه المحاصيل هي: بنجر السكر، والبطاطس، والذرة الصفراء، والخضروات، والقمح، وزراعات محمية، ويوفر المشروع العديد من الأنشطة الاستثمارية، من خلال التعاون مع كبرى الشركات المتخصصة في الزراعة من القطاع الخاص.

يستفيد مشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي من خزانات المياه الجوفية وهي ٣ خزانات (الأيوسين – المايوسين المغرة) وهي امتداد لمنطقة وادي النطرون وذلك بحفر الآبار الجوفية مع الوضع

[١] أحمد حامد، أبرز المعلومات عن مشروع «مستقبل مصر» للإنتاج الزراعي، بوابة الأهرام، ٩ يناير ٢٠٢١، في:/ https://n9.clplwo

في الاعتبار المسافة البينية بين الآبار للحفاظ على الخزانات الجوفية وعدم السحب الجائر منها وتحقيق معايير التنمية المستدامة، وجاري دخول مصدر مياه سطحي بمد ترعة مستقبل مصر بطول ٤١ كم لإمداد المشروع بطاقة ١٠ مليون م٣/يوم لزراعة حوالي ٧٠٠ ألف فدان إضافية ويعد معالجة مياه الصرف الزراعي وإعادة تدويرها واستخدامها للري من أكبر التحديات في مشروع الدلتا الجديدة. كما يتم إجراء تحاليل دورية لقياس ملوحة المياه لتحقيق الاستغلال الأمثل من المحاصيل الزراعية.

(ج) إطلاق مشروع المليون ونصف فدان، ومشاريع الصوب الزراعية:

أطلق المشروع القومي «المليون ونصف المليون فدان «في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥، والذي يستهدف زيادة الرقعة الزراعية من ٨ ملايين فدان إلى ٩,٥ ملايين فدان بنسبة زيادة ٢٠ %، وزراعة المحاصيل الاقتصادية التي تدر عائداً مالي كبيراً، وتساهم في سد الفجوة الغذائية التي تعاني منها البلاد. ويشمل المشروع ١٣ منطقة في ٨ محافظات، تقع في صعيد مصر وسيناء، طبقا لحالة المناخ وتحليل التربة ودرجة ملوحة المياه، وهم) قنا، وأسوان، والمنيا، والوادي الجديد، ومطروح، وجنوب سيناء، والإسماعيلية، والجيزة،

وتم الانتهاء من طرح أراضي المرحلة الأولى والثانية من المشروع، لصغار المزارعين والمستثمرين، وذلك حتى يونيو ٢٠٢٠[١].

ويعُد المشروع القومي للصوب الزراعية، والذي يتم إنشاءه بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ، أحد المحاور الرئيسية من خطة الحكومة المصرية لاستصلاح وزراعة المليون ونصف فدان، من خلال إنشاء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة بمناطق الاستصلاح الجديدة تشمل ١٠ آلاف صوبة زراعية على مساحة ١٠٠ ألف فدان، في ٧ مناطق وهم: منطقة الحمام بمحافظة مطروح والعاشر من رمضان وأبو سلطان وقرية الأمل بالإسماعيلية واللاهون بمحافظة الفيوم والفشن بمحافظة بنى سويف والعدوة بمحافظة المنيا، يتم بهما زراعة وتصنيع نحو ١١ محصول من الخضر والفاكهة وهم: الطماطم، والفلفل، والخيار، والكنتالوب، والباذنجان، والبصل الأخضر، والكوسة، والكرنب الأحمر، والبطيخ، الخس، الفاصوليا، بالإضافة إلى زراعة زهور القطف.

[١] الهيئة العامة للاستعلامات في https://n9.cl/h93v7

(د) الاهتمام بالموارد المائية ومشروعات الري:

لم تغفل الدولة المصرية الاهتمام بمشروعات الري والموارد المائية تزامناً مع تطوير القطاع الزراعي، باعتبار أن الاثنين لا ينفصلان عن بعضهما البعض، وصعوبة مواصلة التوسع الزراعي دون الاهتمام بالموارد المائية اللازمة لخدمته، وتنوع هذا ما بين إزالة التعدي على مياه نهر النيل وتبطين الترع ومعالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في مشاريع الاستصلاح الزراعي الجديدة، حيث تمكنت وزارة الري خلال الفترة يونيو ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠٢٠، من إزالة ٢٧١ ألفا و ٨١ تعديا على نهر النيل والمجاري المائية على مستوى محافظات الجمهورية، كذلك تضمنت خطة قطاع تطوير وحماية نهر النيل، التابع لوزارة الري تضمنت تطهير ونزع حشائش وتكريك للمجري النهري، حيث تم مع نهاية ٢٠١٨ نزع حشائش بطول ٤٠٨٤ كم، كما تقوم الوزارة بتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع القومي لإعادة تأهيل وتبطين الترع، وتبلغ تكلفة هذه المرحلة ٢٠ مليار جنيه وتستهدف تبطين ٧ آلاف كم من الترع في عمل متناغم ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة، بما يضمن وصول المياه للأراضي الزراعية ونهايات الترع[1]. هذا

[1] https://gate.ahram.org.eg/News/2609948.aspx

=

بالإضافة إلى افتتاح مشروع قناطر أسيوط الجديدة "السد العالي الجديد"، بتكلفة تجاوزت ٦,٥ مليار جنيه، وهو يعتبر أكبر مشروع مائي مقاوم للزلازل تم إنشاؤه على نهر النيل في مصر بعد السد العالي، ويسهم في تحسين ري وزراعة مليون و٦٥٠ ألف فدان.

كذلك تم إنشاء العديد من المشاريع للحماية من مخاطر السيول وتوجيه مياهها للاستخدام الأمثل، حيث تم إنشاء ما يزيد على ٦٠٠ منشأة جديد، بين سدود إعاقة وحواجز توجيه، وقنوات تحويل، وبحيرات جبلية وصناعية، وخزانات أرضية، و١١٧ مخرا للسيول بأطوال تبلغ ٣١١ كم، تستطيع استقبال واستيعاب مياه السيول الواردة إليها من الوديان، ونقلها بأمان إلى شبكة الترع والمصارف ونهر النيل[1].

وقد كشف رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، عن اتفاق البنك مع ٩٧٨ عميلاً على تسوية مديونياتهم، والتي تبلغ أكثر من

=

[1] https://www.elwatannews.com/news/details/4992954

٢٥ ألف وحتى ١٠ ملايين جنيه، وذلك حتى نهاية فبراير ٢٠٢١[١].

(3)الثروة السمكية:

تُعتبر الثروة السمكية في مصر واحدة من أهم مصادر الدخل القومي، كما انها مصدر من مصادر البروتين الآمن الذي يوفر الاحتياجات الغذائية داخلياً وينمي صناعات أخرى بجانبه. وتشغل المصايد السمكية في مصر مساحات شاسعة تزيد على ١٣ مليون فدان مائي، تتنوع هذه المصائد بحسب طبيعتها فمنها البحار كالبحرين الأحمر والمتوسط ومنها البحيرات وتشتمل على بحيرات المنزلة والبرلس والبردويل وإدكو وقارون ومريوط والبحيرات المرة وملاحة بورفؤاد ومنها أيضاً مصادر المياه العذبة وتشتمل على نهر النيل بفرعيه والترع والمصارف.

يبلغ إنتاج مصر من الثروة السمكية حالياً مليون و٥٠٠ ألف طن سنوياً تستهدف الدولة زيادتها إلى ٢ مليون و١٠٠ ألف

[١] الحسيني حسن، «الزراعي المصري» يسوى مديونيات بقيمة ٢٤٦ مليون جنيه، جريدة المال، ١٧ مارس ٢٠٢١، في: ://: httpsn9.cl/dsrew

طن خلال ٣ سنوات، هذا ويستحوذ الاستزراع السمكي على نسبة تتراوح بين٧٥ % و٨٠ % من إجمالي إنتاج الأسماك في مصر[١].

وقد تجاوز نصيب الفرد من الأسماك المستوى العالمي حيث زاد متوسط نصيب الفرد من الأسماك في مصر سنوياً إلى (٢٠ كيلو جراما) عن المتوسط العالمي ١٨ كيلو جراماً[٢].

وتشير الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٥ إلى أن نشاط الزراعة وصيد الأسماك حقق أكبر نسبة مشاركة للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية في مصر حيث بلغ عدد العاملين ٦,٥ ملايين مشتغل بنسبة ٢٦,٥ % من إجمالي عدد المشتغلين.

وُتعتبر مصرُ نموذجاً يُحتذى به في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بفضل الدعم الكبير المقدم لتنمية قطاع الاستزراع السمكي الذي يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتغيير خريطة إنتاج الغذاء

[١] بسمة بهاء، موقع البورصة المصرية ،٢ أغسطس ٢٠١٥، خطة لإنشاء ٣ آلاف حوض للاستزراع السمكي بمحور قناة السويس، الرابط التالي:
http://www.alborsanews.com/2015/08/0

[٢] الهيئة العامة للثروة السمكية، الرابط:
http://ww.gafrd.org/posts/762073

بالإضافة إلى خلق آفاق واعدة للاستثمار انطلاقاً من أنظمة استزراع سمكي مستدامة في مصر، وفى هذا الإطار شهدت مصر خلال الفترة الماضية انطلاق العديد من المشروعات الداعمة للاستزراع السمكي.

كما أن إنتاج المزارع السمكية يمكن أن يسهم في سد الحاجة المتزايدة من الغذاء، والتي تتواكب مع الازدياد المضطرد في عدد السكان خاصة وأن الإنتاج الحالي من الأسماك في مصر لا يكفى حاجة السكان.

أهم مشروعات الاستزراع السمكي في مصر:

أولاً: التوسع في إقامة المزارع السمكية حول محور تنمية قناة السويس الجديدة

تمثل منطقة القناة وسيناء عمقاً استراتيجيا للبلاد، الأمر الذي يحتم ضرورة تنميتها وتطويرها، ومن ثم فعملية الاستزراع السمكي من أنسب مشروعات التنمية لتلك المنطقة نظرا لتوفر كل عناصر المشروع بطول الشاطئ الشرقي لقناة السويس.

يوفر المشروع في مرحلته الأولى مساحة لا تقل عن (٤٤٨) فداناً للاستزراع السمكي عالي الجودة تشمل (٤٦٠) حوضاً بدأ إنتاجها فعليا مع افتتاح قناة السويس في أغسطس ٢٠١٥، ومن المقرر أن تقام الأحواض السمكية على ضفة المشروع العظيم على

مساحة إجمالية تبلغ أكثر من (٥٧١٤) فداناً تشمل (٣٨٢٨) حوضاً، وتبلغ تكلفة البنية الأساسية الخاصة به (٦٥٠) مليون جنيه، ومن المقرر أن يتم الانتهاء منه في أغسطس ٢٠١٦[١].

تبلورت فكرة المشروع ورسالته في توفير منتجات غذائية آمنة تسد حاجة المجتمع وتمثل قواما لصناعات متطورة ومنتجات ذات جودة عالية تصلح للتصدير، أيضاً تنمية وإكثار الثروة السمكية في أحواض الترسيب شرق القناة بهدف توفير الغذاء وتدريب وتأهيل كوادر متخصصة وإيجاد فرص عمل تسهم في تعمير وتنمية المنطقة.

الموقع المقترح للمشروع[٢]:

- تمتد أحواض الترسيب شرق قناة السويس والتي يبلغ عددها (٢٣) حوضاً من جنوب تفريعة بورسعيد وحتى بداية خليج

[١] عز النوبي، موقع اليوم السابع، "الاستزراع السمكي " أول مشروعات محور قناة السويس الجديدة.. وزير الزراعة ١٣٨٠ حوضاً لإنتاج الأسماك ،٣١ يوليو ٢٠١٥، الرابط:http://www.youm7.com/story/2015/7/31

[٢] مروة أحمد، موقع البديل، ٦٥ مليون جنيه لـ "الاستزراع السمكي" بمحور القناة.. لتحقيق الاكتفاء الذاتي ،٤أغسطس ٢٠١٥، الرابط:
http://www.elbadil.com/2015/08/04/650

السويس بطول (١٢٠) كم، يتراوح عرض الحوض من ٣: ٥ كم .

- يقام المشروع على أربع مراحل: مرحلتان من جنوب تفريعة بورسعيد حتى شرق الإسماعيلية، ومرحلتان من شرق الإسماعيلية حتى بداية خليج السويس.

الأهداف الاستراتيجية للمشروع:

١. تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك، وذلك من خلال زيادة الإنتاج السمكي حيث يمكن أن يحقق مشروع المزارع السمكية ما بين (١٢ – ١٥) طناً للفدان، وجميعها تقع خارج حرم قناة السويس ويتم توصيل هذه المزارع بالقناة من خلال فتحات وقنوات مائية تقوم بتجديد مياه المزارع باعتمادات على خاصية المد والجزر التي تقوم بها السفن أثناء مرورها بالقناة، على أن تغطى هذه المزارع تكلفتها خلال ٣ أعوام.

٢ .إيجاد فرص عمل حقيقية وجادة لتشغيل الشباب، والتي تقدر بنحو ١٠ آلاف فرصة عمل في مجال الثروة السمكية.

٣. تكوين مجتمعات إنتاجية متكاملة تعتمد على الإنتاج السمكي.

٤. تغيير شكل المجتمع شرق قناة السويس من حيث الكثافة السكانية.

٥. توفير مصدر للعملة الصعبة، وذلك عن طريق تصدير الأسماك ذات القيمة الاقتصادية العالية إلى الخارج والتي تلقى رواجا في الأسواق الخارجية مثل " الدنيس والقاروص واللوت"، خاصة منطقة الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي.

٦. تقليص العجز في الثروة السمكية بمصر والذي يقدر بنحو (٣٠٠) ألف طن سنويا، وذلك بتوفير (٥٠) ألف طن سنويا تزداد مع استخدام أنواع أخرى من زريعة الأسماك[١].

مراحل سير العمل في المشروع[٢]:

- مرحلة التفريخ: يتم إنتاج زريعة بمعدل ٨٠ مليون زريعة في العام الواحد من اللوت والقاروص، بالإضافة الى مفرخ آخر او جزء منفصل من المفرخ الأول لإنتاج زريعة الجمبري.
- الحضانات : تلى مرحلة التفريخ وضع الزريعة في " الحضانات " حيث يتم وضع الزريعة بحجم جرام تقريبا في الحضانة لتخرج بعد ذلك بأحجام ٥ و١٠ و٢٠ و٣٠ و٤٠ جراما ، ولكن

[١] الموقع الرسمي للهيئة العامة التنمية الثروة السمكية، مصدر سابق.

[٢] أ ش أ، موقع مصرس "الزراعة": مشروع قناة السويس يقدم أفاقاً واعدة للاستزراع السمكي، ٣٠ أغسطس ٢٠١٤، الرابط:
http://www.masress.com/akhbarelyomgate/317749

المخطط وضع زريعة بحجم ٤٠ جراما في احواض الاستزراع لكى تكون الرعاية أفضل ، حيث تتم متابعة الرعاية الصحية الخاصة بها والتحكم في حرارة المياه الخاصة بالأحواض ودرجة الملوحة، كما يتم تغيير المياه باستمرار وإجراء عملية تعقيم لها ضد أي متغيرات غريبة ، كما ان هناك مجموعة فلاتر ضخمة ضد الشوائب حتى تصل المياه الى المفرخ أو الحضانة نظيفة تماما وبالتالي نضمن حياة مستقرة للأسماك والحصول على أسماك ذات جودة عالية وخالية من الأمراض.

إنشاء مصنع لإنتاج الأعلاف: وفقاً لمواصفات معينة حيث ان كل نوعية من العلف لها " معامل تحويل "وتم الاتفاق مع الجهات العلمية مثل جامعة قناة السويس والمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد على إنتاج أعلاف ذات معامل تحويل عالية للغاية وضمان جودة العلف بما يحقق أهداف المشروع.

- مراكز تدريب وأبحاث: وذلك لإجراء بحوث على الأسماك بهدف تحسينها ومواجهة أي مشاكل، وإنشاء وحدات بيطرية ومعامل تحاليل وكذلك إقامة مركز تدريب عالي المستوى للعاملين في المشروع.
- تسويق الإنتاج: إقامة خطوط لتصنيع الأسماك مثل الفيليه والاستفادة من مخلفات التصنيع في صناعة الأعلاف كمادة

بروتينية من نفس السمك المنتج بعد تجفيفه وطحنه وإعادة استخدامه مرة اخرى في صناعة العلف بدلا من استيراده من الخارج، وأيضاً عمل مصنع للتعبئة والتغليف يقدم مُنتجاً مطابقاً للمواصفات العالمية من حيث الجودة والشكل والحجم والوزن وقوة العضلة.

حجم الأعمال المنفذة بالمشروع:

- إنشاء وتجهيز (١٣٨٠) حوضا للاستزراع السمكي مملوءه بالمياه المالحة [١].
- الانتهاء من إقامة (٦٠٠) حوض استزراع سمكي والبوابات والآلات الخاصة بالمشروع.
- يجرى العمل على إنشاء أكبر مزرعة سمكية في منطقة الشرق الأوسط، تقع شرق بورسعيد بالقرب من ملاحة بور فؤاد على مساحة (٢٣) ألف فدان، طبقاً للمعايير العالمية، حيث يتم توسعة وتعميق وتطهير ملاحة بورفؤاد، وعمل مزارع سمكية بداخلها مع

[١] متولي سالم، المصري اليوم، إعلان تفاصيل مشروع الاستزراع السمكي في قناة السويس خلال ساعات، الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/news
/

عمل مزارع سمكية أرضية للأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة، بإجمالي إنتاج (٨٥) ألف طن سنويا من الأسماك البحرية والعائلة البورية، وهذه المزرعة تعد نموذجا للتوسع في إقامة المزارع السمكية حول محور تنمية القناة وتساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي بتكلفة (٢٧٥) مليون جنيه [١] .

- تم الدفع بـ ٤٨ معدة تعمل حاليا بقوة ١٠٥ آلاف حصان في إنشاء هذه المزرعة، بالإضافة إلى شراء ٤٣ معدة أخرى من الخارج تصل قريبا للانتهاء من المزرعة خلال عام، وتسهم المزرعة في توفير فرص العمل، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي بتكلفة ٢٧٥مليون جنيه.
- تم التخطيط لزيادة إنتاج الزريعة، لتصل إلى ٦٥ مليون زريعة سنوياً، عن طريق التوسع في إنشاء المفرخات، والتي بلغت حاليا ١١ مفرخاً، وجارى العمل في انشاء ٤ آخرين.
- يبدأ المشروع باستزراع أربعة أنواع من الأسماك هي القاروص والدنيس واللوت والجمبري، ونتيجة انخفاض الزريعة بمصر، بدأ المشروع بنوعين من الزريعة المصرية، وزريعة من عدة دول منها

[١] موقع جريدة الأرض، القناة الزراعية ،٢٤ أكتوبر ٢٠١٥.

أسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان التى تملك أنواعا من الزريعة المناسبة للبيئة البحرية المصرية.

- من المقرر أن يتم إنشاء مناطق للخدمات اللوجستية المرتبطة بالإنتاج السمكي للمزرعة الجديدة، مثل إقامة مصانع أعلاف ومفرخات، ومراكز بحوث متخصصة في الإنتاج السمكي وصحة الأسماك، بالإضافة إلى تقديم خدمات بيطرية .
- يعد مشروع الاستزراع السمكي بالقناة من المشاريع " صديقة البيئة " حيث يعتمد على رفع المياه من القناة لتربية بعض الأنواع من الأسماك، ثم يعاد استخدام المياه المنصرفة مرة أخرى عن طريق معالجتها بيولوجيا من خلال الطحالب ليتم استزراع أنواع أخرى من الأسماك بها تتغذى على الطحالب كأسماك البوري والبلطي والسيجان، التى تقوم بعمل فلترة أولية للمياه عن طريق التغذية على الطحالب، ليتبعها فلترة ميكانيكية قبل صرفها مرة أخرى على المجرى الملاحي للقناة.
- يشارك في تنفيذ المشروع هيئة قناة السويس وهي الجهة الإدارية والتمويلية للمشروع، وجامعة قناة السويس وهي الجهة الفنية والتقنية للمشروع التى تولت متابعة وتقييم التشغيل بالتعاون مع هيئة تنمية الثروة السمكية بوزارة الزراعة.

ثانياً: مشروع الاستزراع السمكي في كفر الشيخ:

تنفذ القوات المسلحة متمثلة في «الشركة الوطنية للاستزراع السمكي والأحياء المائية»، مشروعا عملاقا للاستزراع السمكي في شمال محافظة كفر الشيخ في منطقة تقع بين البحر المتوسط ونهر النيل فرع رشيد في «بركة غليون» على مساحة ١١٨ كيلو مترا بتكلفة تصل إلى نحو ١,٧ مليار جنيه، مما يوفر فرص عمل تصل إلى ٥آلاف فرصة عمل بالإضافة إلى أكثر من ١٠ آلاف فرصة عمل غير مباشرة [١].

تتميز هذه المزرعة بموقعها الفريد كموقع متوسط بين مينائي دمياط والاسكندرية، وأيضاً لكونها تقع على الطريق الساحلي الدولي، بالإضافة إلى تميز حصولها على مصدرها من المياه التى تتغذى بها حيث أنها تقع بالقرب من البحر المتوسط بمسافة مائتي متر وهى المسافة التى حددتها هيئة حماية الشواطئ هذا من الناحية الشمالية ومن الغرب فنجد مياه فرع النيل برشيد ومصرف زغلول وهذا يجعل المزرعة ذات قيمة عالية.

يعد المشروع انطلاقة قوية في مجال تنمية الثروة السمكية ليس بمحافظة كفر الشيخ التى تنتج ٤٠% من الناتج القومي من الأسماك فحسب، ولكن على المستوى القومي، وخاصة أن هناك

[١] جريد الأهرام، ٧ مايو ٢٠١٦.

مشاريع تقوم على صناعة الأسماك، ولا سيما أنه سيكون هناك تعاون بين جهاز الخدمة الوطنية وجامعة كفر الشيخ من خلال كلية الثروة السمكية، حول إيجاد حلول سريعة وجذرية للمشكلات التى تواجه قطاعات الثروة السمكية بالمحافظة.

يشمل المشروع ٤٧٥ حوضا لتربية الأسماك البحرية، و٦٢٦ حوضا لتربية الجمبري، و١٨٦ حوض رعاية أسماك، مواسير صرف ومصارف مكشوفة، ومحطة رفع مياه عذبة بطاقة ٢٠ ألف متر مكعب ومحطة رفع مياه البحر بطاقة ٥٠ ألف متر مربع، ومحطة رفع مياه الصرف بطاقة ٧٥ ألف متر، في اليوم، بالإضافة إلى ١٠ ورش لتربية اليرقات والجمبري.

مراحل المشروع[١]:

يتضمن المشروع ثلاث مراحل:

المرحلة الأولي: تقام على مساحة ٢٥٧٥ فدانا، تستهدف إنتاج أسماك من أصناف عالية القيمة مثل الجمبري،

[١] موقع الهيئة العامة للاستعلامات، الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=7570

وكذلك العائلة «البورية» وسيتم توجيه الإنتاج إلى الداخل والخارج في نفس الوقت، حيث من المتوقع أن يصل إنتاج هذه المرحلة إلى ٣٠٠٠ طن أسماك، و٥٠٠٠ طن جمبري سنوياً، استغرق العمل في هذه المرحلة عاما ونصف العام وهو انجاز تاريخي لأجهزة القوات المسلحة في أن يتم التنفيذ في هذا الزمن القياسي، وتم الانتهاء من هذه المرحلة في أغسطس ٢٠١٦.

المرحلة الثانية: بمساحة ٣ آلاف فدان، وتستهدف إنتاج ١٠ إلى ١٢ ألف طن سنوياً من اسماك المياه العذبة

المرحلة الثالثة: من ٢٠ إلى ٢١ ألف فدان، وتستهدف إنتاج ١٨ ألف طن بحرية، و٢٤ ألف طن أسماك مياه عذبة.

مقومات المشروع:

-إقامة منطقة صناعية وإدارية مساحتها ٥٥ فداناً تشمل:

١. مركز تدريب ومركز تطوير أبحاث.

٢. مصنع من أحدث المصانع لتعليب الأسماك وتغليفها.

٣. مصنع لإنتاج العلف على مساحة ١٥١٨ مترا، ينتج ١٢٠ ألف طن سنوياً، متخصصة للأسماك البحرية، التي تختلف عن

الأسماك النهرية، بحيث يتم تطويره إلى أفضل قيمة غذائية وأفضل إنتاج ممكن.

٤. معمل تفريخ لإنتاج الأسماك الصغيرة جدا " الزريعة "، على مساحة ١٨ فداناً لإنتاج ٢٠ مليون إصباعية زريعة من فصيلة البوري وحبة زريعة من فصيلة البلطي بالإضافة إلى ٢ مليار حبة زريعة من الجمبري في الدورة الواحدة ليكون للمزرعة اكتفاء ذاتي من احتياجاتها بهدف وضع حد لمشكلات الصيد الجائر في البحار، ومحاربة صيد الزريعة.

٥. مناطق إسكان للعاملين، ومبان وملاعب مؤهلة، وأماكن للمعيشة ومبيت ومعامل، مصممة طبقا للمواصفات والمعايير العالمية.

٦. مصنع الفوم ٥٢٥٠ مترا، ومصنع الثلج ١٩٠٠ متر في المرحلة الثانية والثالثة للمشروع.

والمشروع بالكامل صديق للبيئة حيث يتم تنقية مياه المزرعة السمكية من خلال اقامة وحدات معالجة لتنقية المياه سواء قبل الاستزراع أو بعد استخراج الأسماك وذلك على أسس علمية للحفاظ على البيئة المحيطة بالمزرعة.

أثر الأمن القومي على التنمية الاقتصادية الخاصة بالمشاريع الزراعية:

تعتبر اهتمامات الدول المتقدمة والنامية هي تحقيق التنمية الاقتصادية، وجعلت منها هدفًا تسعى إليه من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى الأصعدة، وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، وإن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به على مسببات التخلف والفقر.

أدى الاستقرار الأمني والسياسي في مصر خلال السنوات من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠م إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية وبالتالي أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي السنوي من ٣,٢% في يونيو ٢٠٠٢م إلى ٧,٢% في يونيو ٢٠٠٨م ثم انخفض على أثر الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ليسجل ٤,٧% في يونيو ٢٠٠٩ غير أنه عاود الارتفاع مرة أخرى ليسجل ٥,١% في يونيو ٢٠١٠م[1].

[1] United Nations “Millennium development goals second country report, Egypt 2004” ministry of planning PP: 12-15.

ومن ناحية أخرى وبسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني انخفض معدل تدفق الاستثمار الأجنبي وبالتبعية أثر على معدل تراجع حجم الإيرادات العامة خلال العامل المالي ٢٠١٠/٢٠١١ لتسجل الإيرادات العامة انخفاضًا قدره ( )(1,10%) كما ارتفع حجم الدين العام المحلي في مصر من ٨٨٨,٧ مليار جنيه وبما يعادل ٧٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٠ إلى ١٤٦٠,٤ مليار جنيه وبما يمثل ٨٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في مارس ٢٠١٣م، كما ارتفع حجم الدين العام الخارجي من ٣٣,٧ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠م ليصل إلى ٤٣,٢ مليار دولار وبما يمثل ١٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٣م وكل ذلك أثر على أداء ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣م بشكل ملحوظ فقد انتقل ميزان المدفوعات الكلي من تحقيق فائض كلي بلغ ٣,٣٦ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠م إلى عجز بلغ (٩,٨٠ مليار دولار) في يونيو ٢٠١١م ثم زاد العجز إلى (١١,٣٠ مليار دولار في يونيو ٢٠١٢م)[١].

ونتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي في فترات ثورات الربيع العربي انخفض معدل الاستثمار في مصر بسبب صعوبة

[١] وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣م.

التنبؤ الاقتصادي لدى المستثمرين الأجانب لضخ أموالهم والاستثمار في الأنشطة المختلفة، مما ترتب عليه هروب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تراجعًا حادًا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة[١].

ولقد بلغت قيمة إجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى مصر خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤م بمقدار ٤,٣٦٨ مليون دولار بنسبة ١,٦% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت أهميتها النسبية في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥م لتصل إلى ١٧,٦٢٨ مليون دولار وقد هبطت قيمتها مرة أخرى لتصل في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦م إلى ١٤,٧٠٠ مليون دولار بنسبة ٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي ثم ارتفع حجم إجمالي المشاريع الاستثمارية في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بمقدار ٤٠,٩١٤ مليون دولار وسجلت هبوطًا آخر محدود في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨م لتصل إلى ٣٧,٦٦٦ مليون دولار[٢].

---

[١] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

[٢] نسيم أبو جامع، أثر ثورات الربيع العربية على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منها فلسطينيًا، مجلة الجامعة =

وبسبب الاستقرار السياسي والأمني في مصر خلال السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ زاد معدل تدفق الاستثمار الأجنبي وبالتبعية أثر على معدل النمو الاقتصادي بالزيادة حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣,٥% في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠م ولكنه لم يصل إلى الرقم المستهدف قبل أزمة كوفيد ١٩ والبالغ ٥,٨% وذلك بسبب ركود في الأنشطة الاقتصادية خاصةً في قطاع السياحة والصناعة وذلك بفعل إجراءات الإغلاق ولكن المقابل حافظت بعض القطاعات على معدلات نمو إيجابية رقم جائحة كورونا مثل النقل والتخزين والأنشطة العقارية والزراعية كما ارتفعت معدلات البطالة إلى ٩,٦% وهو أعلى معدل لها منذ عامين تقريبًا وكان ذلك بسبب التعطل عن العمل أو التوقف وتخفيض ساعات العمل مع الحظر والإغلاق ولكن عندما بدأت الدولة في تخفيض الإجراءات أثر ذلك على معدلات البطالة بالانخفاض مرة أخرى، وبعد ذلك ارتفعت معدلات الاستثمار الحكومية بنسبة ٢٦% في العام المالي

=

الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢١) العدد الأول، يناير ٢٠١٢، ص٤٢٨.

٢٠٢٠/٢٠١٩م في مجال الصحة والتعليم والسكان والصناعة والاتصالات والري[١].

وبالنسبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى فإننا نجد فيها ازدهارًا وعلى رأسها قطاع الطاقة والغاز فنجد استثمارات قدرها (٥١,٠٦٧ مليون دولار) ثم قطاع العقارات (٣٧٥٣٢ مليون دولار) ثم قطاع الطاقة البديلة (٨,٥٩٧ مليون دولار) ثم قطاع المواد الكيميائية (٥٦٢٧ مليون دولار) ثم قطاع الغذاء (٣٣٥٤ مليون دولار) ثم قطاع خدمات الأعمال (١٢٩٧ مليون دولار) ثم قطاع النقل (١١٧٥ مليون دولار) ثم قطاع الاتصالات (٩٣٣ مليون دولار) ثم قطاع المنسوجات (٩٠٠ مليون دولار) ثم قطاع البلاستيك في المرتبة الأخيرة (٤٧٧ مليون دولار)[٢].

نخلص من كل ما سبق إلى أهمية الاستقرار السياسي والأمني حتى يتحقق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة باعتبار ذلك هو الهدف المنشود للدول والحكومات فبدون سياسة ناجحة ورشيدة وبدون استقرار أمني لا تستطيع الدول مواجهة

[١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة ضمان الاستثمار العدد ١٢ لسنة ٢٠١٨م.

[٢] تصريحات وزيرة التخطيط المصرية الأحد ٦ سبتمبر ٢٠٢٠م.

الجرائم وكل صور الخروج على الشرعية فالأمن هو المفتاح الحقيقي للتنمية الشاملة والاستقرار السياسي هو الداعم للشرعية واحترام الدستور والقانون! وذلك حتى تتحقق التنمية بكافة أبعادها عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا ويتحقق للدول ما تصبو إليه من النمو والازدهار والاستقرار الاقتصادي.

مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي المصري:

يتضح بأنه على الرغم من الزيادة المستمرة في قيمة الناتج المحلي الزراعي والناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تميل إلى التذبذب خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة لزيادة مساهمة الناتج المحلي من القطاعات الأخرى في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. الأمر الذي يعكس تراجع دور قطاع الزراعة في الاقتصاد المصري، والذي يعني بأن النشاط الاقتصادي بهذا القطاع الحيوي يعاني من حدوث انكماش وتطور في غير الاتجاه الصحيح الذي تفرضه متطلبات التنمية الزراعية والاقتصادية. لذلك، فانه من الضروري إعادة النظر في السياسات الزراعية وخطط التنمية الزراعية والاقتصادية، والعمل على تعديلها بما يساهم في تنمية القطاع الزراعي، وذلك من خلال تخصيص قدر أكبر من الاستثمارات نحو هذا القطاع، واستغلال الموارد الزراعية المتاحة بالشكل الأمثل بهدف تحقيق أكبر عائد

اقتصادي من الأنشطة الزراعية المختلفة، حيث إنه في ظل محدودية الموارد الزراعية، فان جوهر التنمية الاقتصادية يكمن في تعظيم العائد من هذا القدر المتاح من الموارد.

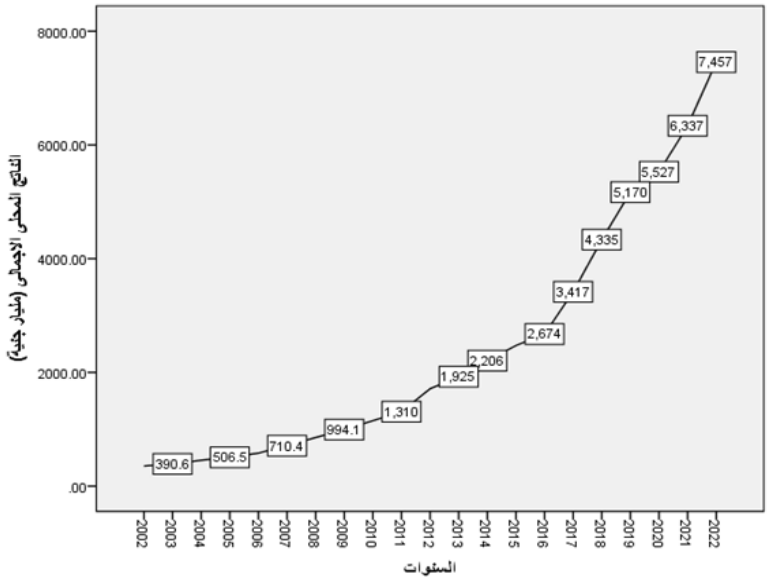

تطور الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٢٢).

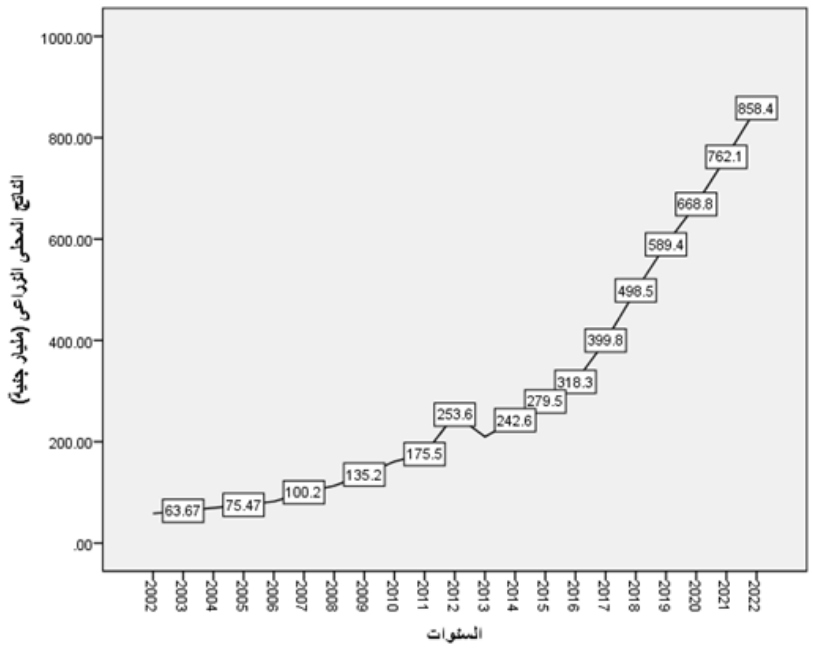

تطور الناتج الزراعي خلال الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٢٢).

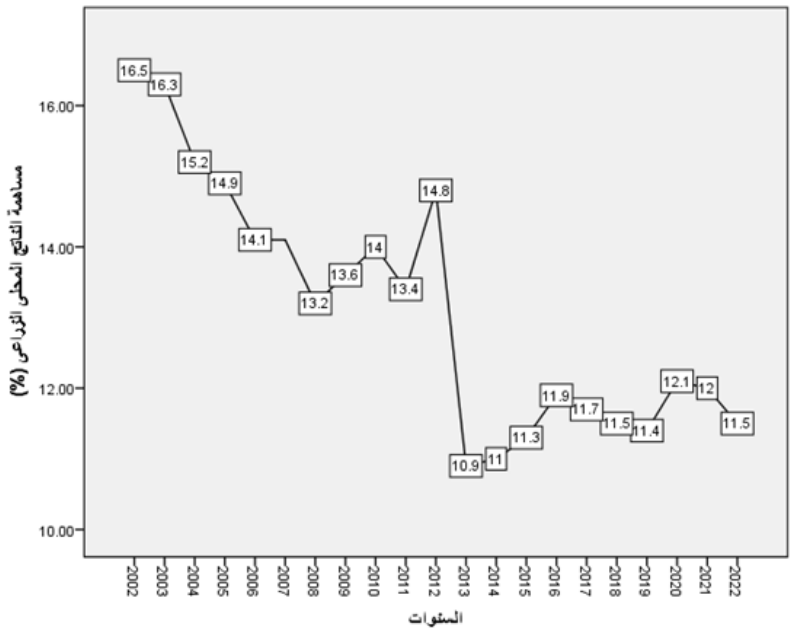

مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٢٢).

الخاتمة:

تبين الدراسات السابقة أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن القومي والنمو الاقتصادي الزراعي. فمعظم التهديدات التي تؤثر على الأمن القومي لا تأتي من الخارج فقط، بل قد تنبع من الداخل نتيجة لعد كفاية الغذاء والصحة والتعليم، وجميع المجالات الاقتصادية التي تؤدي بدورها لرفع نسب البطالة التي تمثل مشكلة ذات حدين اجتماعية واقتصادية. ومن هنا كان اختيارنا لموضوع هذا البحث حول دور الأمن القومي على نمو اقتصادات المشروعات الكبرى في مصر.

نتائج الدراسة:

مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري

(1)تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة من:(2002-2022)

أشارت النتائج أن قيمة الناتج المحلى الإجمالي تزايدت تدريجياً خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٣٥٤,٥٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ وحد أعلى بلغ نحو ٧٤٥٧,١٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ وبمتوسط قدر بنحو ٢٤٠٦,٨٣ مليار جنيه وانحراف معياري مقداره ٢١٥٦,١١ وخطأ قياسي مقداره ٤٧٠,٥٠ واتسمت بعدم الاستقرار النسبي نظرا لارتفاع معامل الاختلاف

النسبي البالغ ٨٩,٥٨ %. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام أن الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية في مصر خلال تلك الفترة يتزايد بمقدار سنوي معنوي احصائياً قدر بنحو ٣٢٢,٤ مليار جنيه أي بزيادة قدرت بنحو ١٣,٣٩ % من المتوسط العام لقيمة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية والبالغ حوالي ٢٤٠٦,٨٣ مليار جنيه، كما قدر معامل التحديد (2R) بنحو ٠,٨٦، أي ان حوالي ٨٦ % من التغيرات الحادثة في قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية ترجع إلى عامل الزمن والباقي الى عوامل أخرى لا تتضمنها المعادلة.

(2)تطور قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة من (2002-2022):

بينت النتائج أن قيمة الناتج الزراعي تزايدت تدريجياً خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٥٨,٥٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ وحد أعلى بلغ نحو ٨٥٨,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ وبمتوسط قدر بنحو ٢٩١,١٦ مليار جنيه وانحراف معياري مقداره ٢٤٥,٩٠ وخطأ قياسي مقداره ٥٣,٧ واتسمت بعدم الاستقرار النسبي نظرا لارتفاع معامل الاختلاف النسبي البالغ ٨٤,٦ %. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام أن الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في مصر خلال تلك الفترة اتضح انه يتزايد

بمقدار زيادة سنوي معنوي احصائيا قدر بنحو ٣٦,٥٣ مليار جنيه في السنة أي بزيادة قدرت بنحو ١٢,٥٥ % من المتوسط العام لقيمة الناتج المحلى الزراعي بالأسعار الجارية والبالغ حوالي ٢٩١,١٦ مليار جنيه، كما قدر معامل التحديد (2R) بنحو ٠,٨٥، أي ان حوالي ٨٥ % من التغيرات الحادثة في قيمة الناتج الزراعي بالأسعار الجارية ترجع إلى عامل الزمن والباقي الى عوامل أخرى لا تتضمنها المعادلة .

(٣) تطور قيمة الصادرات الكلية خلال الفترة من(2002-2022):

أوضحت النتائج وجود تزايد في قيمة الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٤,٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وحد أعلى بلغ نحو ٥٢,١٠ مليار دولار عام ٢٠٢٢ وبمتوسط قدر بنحو ٢٤,١٤ مليار دولار وانحراف معياري مقداره ١١,٦٥ وخطأ قياسي مقداره ٢,٥٤ واتسمت بالاستقرار الى حد ما نظرا لانخفاض معامل الاختلاف النسبي البالغ ٤٨,٢٦ %. وبدراسة الاتجاه الزمني العام لإجمالي الصادرات الكلية تبين من دراسة المعادلة أن الصادرات الكلية بالأسعار الجارية في مصر خلال تلك الفترة يتزايد بمقدار سنوي معنوي احصائياً قدر بنحو١,٦١ مليار دولار أي بزيادة قدرت بنحو

٦,٦٧ % من المتوسط العام لقيمة أجمالي الصادرات الكلية بالأسعار الجارية والبالغ حوالي ٢٤,١٤ مليار دولار. كما تشير قيمة F المحسوبة الى صلاحية النموذج المستخدم حيث ثبتت معنوية النموذج ككل مما يوضح ملائمة النموذج المستخدم في التعبير عن اتجاه قيمة الصادرات الكلية للفترة موضع الدراسة. وقد تبين من دراسة معامل التحديد R2 ان نحو ٧٤ % من التغيرات في حجم الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة يمكن ان تعزى إلى التغيرات في عنصر الزمن.

(٤) تطور قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة من(2002-2022):

أشارت النتائج أن قيمة الصادرات الزراعية تزايدت تدريجياً خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٠,٦٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ وحد أعلى بلغ نحو ٣,٣٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ وبمتوسط قدر بنحو ٢,٣٠ مليار جنيه وانحراف معياري مقداره ٠,٩٣ وخطأ قياسي مقداره ٠,٢٠ واتسمت بالاستقرار الى حد ما نظرا لانخفاض معامل الاختلاف النسبي البالغ ٤٠,٤٣ %. وبدراسة الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات الزراعية تبين من دراسة المعادلة أن حجم الصادرات الزراعية بالأسعار الجارية في مصر خلال تلك الفترة يتزايد بمقدار سنوي معنوي احصائياً قدر

بنحو ٠,١٢ مليار جنيه أي بزيادة قدرت بنحو ٥,٢٢ % من المتوسط العام لقيمة حجم الصادرات الزراعية بالأسعار الجارية والبالغ حوالي ٢,٣٠ مليار جنيه. وقد تبين من دراسة معامل التحديد R2 ان نحو ٦٥ % من التغيرات في حجم الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة يمكن ان تعزى إلى التغيرات في عنصر الزمن. كما تشير قيمة F المحسوبة الى صلاحية النموذج المستخدم حيث ثبتت معنوية النموذج ككل مما يوضح ملائمة النموذج المستخدم في التعبير عن اتجاه قيمة الصادرات الزراعية للفترة موضع الدراسة.

(٥) تطور قيمة الاستثمار الزراعي خلال الفترة من(2002-2022):

أظهرت النتائج أن قيمة الاستثمار الزراعي تزايدت تدريجياً خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٥,٤٠ مليار جنيه عام ٢٠١٢ وحد أعلى بلغ نحو ٧٣,١٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٢ وبمتوسط قدر بنحو ١٧,٢٨ مليار جنيه وانحراف معياري مقداره ١٧,٧٥ وخطأ قياسي مقداره ٣,٨٧ واتسمت بعدم الاستقرار نظرا لارتفاع معامل الاختلاف النسبي البالغ ١٠٢,٧٢ %. وبدراسة الاتجاه الزمني العام لقيمة الاستثمار الزراعي تبين من دراسة المعادلة أن حجم الاستثمار الزراعي بالأسعار الجارية في

مصر خلال تلك الفترة يتزايد بمقدار سنوي معنوي احصائياً قدر بنحو ٢,١٤ مليار جنيه أي بزيادة قدرت بنحو ١٢,٣٨ % من المتوسط العام لقيمة حجم الاستثمار الزراعي بالأسعار الجارية والبالغ حوالي ١٧,٢٨ مليار جنيه. وقد تبين من دراسة معامل التحديد R2 ان نحو ٥٦ % من التغيرات في حجم الاستثمار الزراعي خلال فترة الدراسة يمكن ان تعزى إلى التغيرات في عنصر الزمن. كما تشير قيمة F المحسوبة الى صلاحية النموذج المستخدم حيث ثبتت معنوية النموذج ككل مما يوضح ملائمة النموذج المستخدم في التعبير عن اتجاه قيمة الاستثمار الزراعي للفترة موضع الدراسة.

(٦) تطور حجم العمالة الزراعية خلال الفترة من(2002-2022):

أوضحت النتائج أن حجم العمالة الزراعية تزايدت تدريجياً خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٥,٢٠ مليون عامل عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ وحد أعلى بلغ نحو ٨,٥٠ مليون عامل عام ٢٠٢٢ وبمتوسط قدر بنحو ٦,٩٢ مليون عامل وانحراف معياري مقداره ١,٠٦ وخطأ قياسي مقداره ٠,٢٣ واتسمت بالاستقرار نظرا لانخفاض معامل الاختلاف النسبي البالغ ١٥,٣٢ %. وبدراسة الاتجاه الزمني العام لحجم العمالة الزراعية تبين من

دراسة المعادلة أن حجم العمالة الزراعية في مصر خلال تلك الفترة يتزايد بمقدار سنوي معنوي احصائياً قدر بنحو ٠,١٥ مليون عامل أي بزيادة قدرت بنحو ٢,١٧ % من المتوسط العام لحجم العمالة الزراعية والبالغ حوالي ٦,٩٢ مليون عامل. وقد تبين من دراسة معامل التحديد R2 ان نحو ٧٣ % من التغيرات في حجم العمالة الزراعية خلال فترة الدراسة يمكن ان تعزى إلى التغيرات في عنصر الزمن. كما تشير قيمة F المحسوبة الى صلاحية النموذج المستخدم حيث ثبتت معنوية النموذج ككل مما يوضح ملائمة النموذج المستخدم في التعبير عن اتجاه حجم العمالة الزراعية للفترة موضع الدراسة.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، الطبعة الأولي ١٩٨٧، مركز الأهرام لطباعة والنشر، القاهرة.
- نسيم أبو جامع، أثر ثورات الربيع العربية على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منها فلسطينيًا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢١) العدد الأول، يناير ٢٠١٢، ص٤٢٨.

المراجع الأجنبية:

- United Nations “Millennium development goals second country report, Egypt 2004” ministry of planning PP: 12-15.

المواقع الإلكترونية:

- Food Agriculture Organization, FAOStat, at: http://www.fao.org/faostat/en/#data

- المنصة الزراعية الإلكترونية، في https://n9.cl/9uw7u
- https://n9.cl/8anty
- الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، فيhttps://n9.cl/unsle
- أحمد حامد، أبرز المعلومات عن مشروع «مستقبل مصر» للإنتاج الزراعي، بوابة الأهرام، ٩ يناير ٢٠٢١، في:/ https://n9.clplwo
- الهيئة العامة للاستعلامات في https://n9.cl/h93v7
- https://gate.ahram.org.eg/News/2609948.aspx
- https://www.elwatannews.com/news/details/4992954
- الحسيني حسن، «الزراعي المصري» يسوى مديونيات بقيمة ٢٤٦ مليون جنيه، جريدة المال، ١٧ مارس ٢٠٢١، في: ://: httpsn9.cl/dsrew
- بسمة بهاء، موقع البورصة المصرية ،٢ أغسطس ٢٠١٥، خطة لإنشاء ٣ آلاف حوض للاستزراع

السمكي بمحور قناة السويس، الرابط التالي:
http://www.alborsanews.com/2015/08/0

- الهيئة العامة للثروة السمكية، الرابط:
http://ww.gafrd.org/posts/762073
- عز النوبي، موقع اليوم السابع، "الاستزراع السمكي " أول مشروعات محور قناة السويس الجديدة.. وزير الزراعة ١٣٨٠ حوضاً لإنتاج الأسماك ،٣١ يوليو ٢٠١٥، الرابط:
http://www.youm7.com/story/2015/7/31
- مروة أحمد، موقع البديل، ٦٥ مليون جنيه لـ "الاستزراع السمكي" بمحور القناة.. لتحقيق الاكتفاء الذاتي ،٤أغسطس ٢٠١٥، الرابط:
http://www.elbadil.com/2015/08/04/650
- أ ش أ، موقع مصرس "الزراعة": مشروع قناة السويس يقدم أفاقاً واعدة للاستزراع السمكي، ٣٠ أغسطس ٢٠١٤، الرابط:
http://www.masress.com/akhbarelyomgate/317749

- متولي سالم، المصري اليوم، إعلان تفاصيل مشروع الاستزراع السمكي في قناة السويس خلال ساعات، الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/news
- موقع جريدة الأرض، القناة الزراعية ،٢٤ أكتوبر ٢٠١٥.
-
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات، الرابط: http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=7570
- وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣م.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة ضمان الاستثمار العدد ١٢ لسنة ٢٠١٨م.
- تصريحات وزيرة التخطيط المصرية الأحد ٦ سبتمبر ٢٠٢٠م.